جرائم العدوان على طاولة مجلس الأمن

تقارير المسئولين الدوليين:

السعودية ترتكب جرائم حرب بحق الشعب اليمني

وقف مجلس الأمن الدولي الذي عقد جلسة طارئة الثلاثاء بناء على دعوة من جمهورية روسيا في اليمن الثلاثاء والأربعاء والخميس أمام تقارير مرعبة قدمها مسئولون أمميون فضحوا فيها الانتهاكات المخيفة لحقوق الانسان التي ترتكبها السعودية وتحالف العدوان الذي تقوده بحق الشعب اليمني منذ مارس الماضي.

وسيسجل التاريخ في انصع صحفاته أن مجلس الأمن الدولي الذي عقد جلسة له برئاسة المندوب الدائم لفنزويلا لدى المجلس رافائيل رايز.. ناقش اخطر تقارير عن الانتهاكات لحقوق الانسان بعد قرابة عام من التستر والتواطؤ ومحاولات التغطية على جرائم السعودية في اليمن.

وبغض النظر عن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن عقب ما أبداه المسئولون الدوليون من شجاعة نادرة في تقديم التقارير والأدلة والبراهين الدافعة التي تتهم السعودية وبشكل صريح بارتكاب جرائم حرب في اليمن وطالب المسئولون الدوليون مجلس الأمن بشكل واضح بوقف الحرب في اليمن فوراً وفتح الحصار على الشعب اليمني والضغط على الاطراف السياسية للعودة الى طاولة الحوار.

ولعل الأهم هنا هو الاجماع على ضرورة انشاء آلية دولية مستقلة ومحايدة لدعم المساءلة في اليمن كما شدد على ذلك مستشار الأمين العام المعني بمنع الابادة الجماعة اداما دياغ والمستشارة الخاصة بمسئولية الحماية جينفر ويلش واللذان طالبا بشكل صريح مجلس الأمن العمل على إنهاء هذا الوضع غير المقبول.

كما طالب اعضاء مجلس الأمن بأن تكون مثالاً يحتذى به من خلال الوفاء بالأهداف الرئيسية لمعاهدة الاتجار بالأسلحة في اشارة واضحة الى بريطانيا وغيرها ووقف تدفق الأسلحة إلى السعودية والدول المتحالفة معها.

ومثلت احاطة المبعوث الدولي الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد التي قدمها لمجلس الأمن مساء الأربعاء والمكرسة حول التسوية السياسية وكذلك تقرير وكيل الأمني العام للأمم المتحدة للشئون الانسانية ستيفن أوبراين حول تفاقم الوضع الانساني للشعب اليمن جراء استمرار العدوان السعودي، وما تضمنه من ارقام ووقائع صادقة، مثلت انتصاراً للانسانية وللمواثيق والعهود الدولية وللشعب اليمني الفقير والمسالم الذي يتعرض لحرب ابادة وحشية وحصار شامل طالهم.

وتعد تلك الحقائق والوثائق والوقائع حول جرائم السعودية بحق الشعب اليمني مهما شابها من قصور شهادة دولية تؤكد تورط آل سعود بارتكاب جرائم حرب ويجب مساءلتهم في محاكم دولية، وأنه بعد جلسة مجلس الأمن لا يمكن أن يفلت آل سعود من العقاب مهما حاولوا أن يستخدموا المال المدنس لاخفاء جرائمهم.. ولا يفوتنا هنا الاشارة الى فضح مجموعة مراقبة العقوبات المفروضة على الصومال وارتيريا والتي أكدت على مشاركة قوات ارتيرية في العدوان على اليمن في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن، وقد أعرب رئيس مجلس الأمن عن قلق المجلس إزاء إقدام دولة ارتيريا على انتهاكات قرارات المجلس والمشاركة في الحرب على اليمن.

اليمنيون يتطلعون أن تمثل جلسة مجلس الأمن- والتي اجمع المسئولون الدوليون فيها على توجيه الاتهامات بشهل واضح الى السعودية وتورطها في جرائم الحرب في اليمن- تمثل بداية لعودة السلام والأمن والاستقرار الى اليمن، والذي لا يمكن ان يتحقق- كما أكد المبعوث الدولي في احاطته- إلاّ بوقف الحرب على اليمن وفك الحصار على الشعب اليمني، وهذه الأوراق ظلت السعودية تستخدمها طوال الأشهر الماضية لارتكاب المزيد من جرائم الحرب في اليمن ومحاولة تركيع الشعب اليمني غير أنها فشلت وخسرت المعركة في جبهات القتال، وها هي الرياض تواصل غطرستها وتكبرها وترفض كل الدعوات التي تطالبها بوقف عدوانها على اليمن وعدم عرقلة جهود المبعوث الدولي والقناعة الدولية المتمسكة بأن الأزمة في اليمن لا يمكن أن تحل عسكرياً وإنما سلمياً وعبر الحوار بين الأطراف اليمنية المعنية.

ولد الشيخ: أدعو مجلس الأمن لدعم وقف إطلاق النار والتحرك لتطبيقه سريعاً

اليمن يعيش أصعب أيامه ■ اليمنيون يعانون بشكل متزايد من انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني والدولي ■ «القاعدة» يسيطر على المكلا والميناء ويتاجر بالنفط

قال المبعوث الأممي إلى اليمن السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد إن الأزمة اليمنية سياسية ولا يمكن حلها عسكرياً، مؤكداً أن وقف كامل لاطلاق النار هو الحل العملي والوحيد لهذه الأزمة..

وقال ولد الشيخ: إن اليمن واليمنيين يعانون الكثير بشكل مستمر ويتحملون الويلات، فالبنية التحتية تهدمت والعائلات تشتتت والتركيبة الاجتماعية تفككت.. وأضاف: «المرحلة صعبة ودقيقة، ومع كل يوم يخسر اليمن المزيد من أرواح أبنائه الأبرار». وطالب المبعوث الأممي أعضاء مجلس الأمن الدولي بدعم وقف اطلاق النار في اليمن والتحرك لتطبيق ذلك في أسرع وقت لإفساح المجال لمحادثات مقبلة بين الاطراف اليمنية تمهيداً لمرحلة انتقالية سلمية.

تعاني مناطق يمنية عدة من الغارات الجوية والأعمال العسكرية

أطلق الحوثيون معلمين سعوديين والاشول وناشطين

الشحن الاقليمي يهدد بتأخير استئناف المفاوضات بين الأطراف اليمنية

ازدادت الهجمات الإرهابية على عدن ولحج وشبوة وصنعاء

التنظيمات الإرهابية في اليمن خطر يهدد المنطقة

وكان ولد الشيخ قدم لأعضاء مجلس الأمن الدولي احاطة بشأن اليمن في اجتماع المجلس الأربعاء جاء فيها: لقد مر شهران على محادثات السلام التي جرت في سويسرا والتي جمعت المشاركين وجهاً لوجه للمرة الأولى. وقد نتج عن هذه المباحثات اتفاقات تبلورت على أكثر من صعيد وساهمت بتقديم دعم معنوي وعملي لليمنيين ومنها إيصال المساعدات الانسانية إلى مدينة تعز وإطلاق سراح بعض المعتقلين.

وأوضح أن إعلان وقف الأعمال القتالية في اليوم الأول للمحادثات ترافق مع إنشاء لجنة خاصة للتهدئة والتنسيق تهدف إلى ترسيخ الالتزام بهذا الاعلان..

مشيراً إلى أن المشاركين خرجوا من جولة المفاوضات بروح إيجابية ومقترحات عملية وتوصيات تحمل أملاً بمستقبل أفضل لليمن واليمنيين.

إلا أن الوضع الأمني لم يتحسن مع نهاية المحادثات. فخسرت البلاد المزيد من الأرواح وارتفع عدد الجرحى ولا سيما بين المدنيين.. وقد أشارت أحدث تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد الوفيات فاق الستة آلاف منذ شهر مارس الماضي وزاد عدد الجرحى عن 35 ألفاً.

وأعلن الوسيط الأممي في احاطته أن اليمن يعيش أصعب أيامه، منوهاً إلى أن مناطق عدة لا تزال تعاني من الغارات الجوية والعمليات العسكرية.. كما زادت في الآونة الأخيرة حدة الأعمال القتالية وزاد معها الشحن الإقليمي مما يهدد بتأخير انعقاد الجولة التالية من المحادثات.

وأضاف: في موازاة ذلك، تزايد حجم الهجمات التي تقوم بها المجموعات الإرهابية في عدن ولحج وشبوة وصنعاء وارتفعت حدتها.

وجدد ولد الشيخ تحذيره لأعضاء مجلس الأمن من خطر توسع نشاط الجماعات الإرهابية قائلاً: لقد أشرت أكثر من مرة الى التواجد المتزايد لمنظمات إرهابية في اليمن، الأمر الذي يشكل خطراً طويل الأمد على اليمن والمنطقة عامة. فغياب الدولة عن مناطق عدة سهل انتشار هذه المجموعات.. وأوضح أن تنظيمي القاعدة والدولة «داعش» منتشران حالياً في أنحاء عدة في البلاد.. وقد وردت تقارير عن تزايد وجود القاعدة في مساحات واسعة في محافظة حضرموت وعن سيطرتها على المرفأ وحركة الملاحة وتجارة النفط غير القانونية.. وقال: إن التقارير الواردة عن التعرض إلى المدنيين وعمليات الرجم وإعدام الجنود والمدنيين تدعو للقلق.

كما أكد أن اليمنيين يعانون وبشكل متواصل ومتزايد من انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.. وقال: إن احترام حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي أمر أساسي حتى يتمكن اليمن من تخطي هذه الأزمة بعزم وسلام. لافتاً إلى أن منظمات وبرامج الأمم المتحدة تبذل أقصى جهدها لضمان حقوق اليمنيين وتقديم المساعدات الضرورية لهم. ومن المهم أن يحظى موظفو الأمم المتحدة بحرية العمل والتحرك من دون شروط أو عوائق تؤثر على عملهم. أدعو الحكومة وكافة الأطراف المعنية إلى الالتزام بهذه المبادئ والأعراف وتيسير عمل سائر منظمات الأمم المتحدة.

وأوضح ولد الشيخ في اجتماع مجلس الأمن: لقد قمت خلال الأسابيع الأخيرة بجولات مكثفة مع قادة يمنيين وأطراف إقليميين. كما طرحت التحديات التي تعرقل مباحثات السلام مع وزراء خارجية السعودية والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والأردن وفرنسا بالإضافة إلى أمين عام مجلس التعاون الخليجي ونائب وزير خارجية اليابان وكذلك نائب وزير خارجية جمهورية كوريا وكلهم أكدوا دعمهم المتواصل للتوصل إلى حل سياسي سلمي ينهي النزاع.

وأضاف: كما التقيت مع خالد بحاح في 8 و16 يناير بالإضافة إلى ممثلين من الحكومة وشخصيات من المجتمع المدني. وزرت صنعاء للقاء المسؤولين من الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام، وبعض الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية والشبابية.

وقد تبين لي في آخر جولة من مباحثاتي أن بعض الالتزامات الإيجابية التي توصلت اليها محادثات السلام في سويسرا دخلت حيز التطبيق.. ونحن ندرك أنها ليست بأهمية الحل السياسي الشامل للنزاع، إلا أن انعكاساتها على الشعب اليمني ملحوظة وضرورية ولا شك أنها خطوات تمهيدية سوف تساعد على التوصل إلى السلام.

لقد عملنا مع الحوثيين على إطلاق سراح معتقلين (2) سعوديين في 14 يناير بعد اعتقالهما لما يقارب العشرة أشهر وقد رحب سعادة الأمين العام للأمم المتحدة بهذه الخطوة وأثنت عليها السعودية. وتبعها مباشرة إطلاق سراح الوزير عبدالرزاق الأشول وأربع ناشطين سياسيين وإعلاميين يمنيين. وسوف أواصل المطالبة والعمل من أجل إطلاق سراح معتقلين آخرين.

وانطلاقاً من الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في سويسرا، تمكنت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من دخول مدينة تعز.. وأكرر هنا مرة أخرى أن على كل الأطراف ضمان التحرك الآمن وغير المشروط للمنظمات الانسانية في كل أنحاء البلاد.

بالإضافة الى ذلك، واصلت العمل من أجل التوصل إلى اتفاقات من شأنها أن تحفظ مؤسسات الدولة التي يعتمد عليها اليمنيون. إن الحرص على استمرارية عملها يدعم استمرارية تقديم الخدمات، وسيساعد اليمن على استعادة حيويته الاقتصادية بشكل أسرع وأكثر فعالية بعد التوصل لاتفاق لتخطي الأزمة الحالية.

وقال المبعوث الدولي في احاطته: على الرغم من عدم الالتزام بقرار وقف الأعمال القتالية، فقد تمكنت لجنة التهدئة والتنسيق من متابعة أعمالها بمشاركة بناءة من جميع الأطراف. وقد اتفقت الأطراف على ترسيخ مهام اللجنة وتقوية دورها على أن يتم الاتفاق على مقر مناسب لأعمالها. فعمل لجنة التهدئة والتواصل جوهري لضمان الالتزام بوقف الأعمال القتالية في المستقبل.

واعتبر مستشار الأمين العام للأمم المتحدة بشأن اليمن أنه على الرغم من بعض الخطوات الايجابية، فإن التباعد في وجهات النظر لايزال عميقاً بين الجهات اليمنية وأوضح أن ذلك دفعه الى التريث في الدعوة إلى جولة جديدة من محادثات السلام. فالأطراف منقسمة بين ضرورة اعلان وقف الأعمال القتالية قبل المحادثات أوالذهاب الى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى وقف الأعمال القتالية. وأنا، وللأسف الشديد، لم أستلم بعد أية ضمانات بالالتزام بوقف اطلاق النار.

وجاء في كلمة ولد الشيخ لأعضاء مجلس الأمن الدولي: أكرر ما رددته الأمين العام للأمم المتحدة أكثر من مرة: إن حل الأزمة اليمنية ليس عسكرياً. إن الالتزام بوقف الأعمال القتالية الذي يؤدي إلى وقف كامل لاطلاق النار هو الحل العملي والوحيد لهذه الأزمة وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى دعم هذه الخطوة والتحرك لتطبيقها بأسرع ما يمكن.

وشدد على أن وقف الأعمال القتالية من جديد سوف يفسح المجال لمحادثات مقبلة واتفاقات تمهد لمرحلة انتقالية سلمية. وسوف أتابع العمل بشكل مكثف مع كافة الجهات اليمنية والإقليمية والدولية للتوافق على ركائز الحل السلمي.

وأكد اسماعيل ولد الشيخ أحمد أن النزاع في اليمن سياسي. ولا يمكن للحل إلا أن يكون سياسياً. وحده مسار السلام سوف يؤمّن مستقبلاً آمناً وسالماً للبلاد ولليمنيين. لقد برهن هذا الشعب الكريم فيما سبق مراراً على قدرته على تقديم التنازلات وبذل التضحيات من أجل الحفاظ على وحدة بلاده.

وقال: علينا أن نعمل سوياً لنساعد اليمن على استعادة مبادىء التسوية. فهذا هو الطريق الوحيد للتوصل إلى وقف لإطلاق النار يقضي على العنف ويساعد في بناء مسار للسلام يجمع اليمنيين بكامل أطيافهم ويفسح لهم المجال للعمل معاً من أجل مستقبل أفضل لهم ولليمن..

مستشاران دوليان يشدّدان على ضرورة حماية المدنيين

صنعاء- "الميثاق"

في ظل استمرار ورود التقارير عن تكثيف القصف الجوّي والقتال البرّي في اليمن، بما في ذلك في العاصمة صنعاء، أعرب مسئولون رفيعا المستوى في الأمم المتحدة عن القلق بشأن الخسائر البشرية الجسيمة التي يتكبّدها المدنيون بسبب الصراع.

مستشار الأمين العام للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية أداما دياغ، والمستشارة الخاصة بمسؤولية الحماية جنيفر ويلش ذكرا أن العالم يشهد بعد عام من تصعيد الصراع في اليمن تدهوراً لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان بشكل يومي.

وأشار المستشاران إلى تعرّض المدنيين والبنية التحتية المدنية للاستهداف من قبل جميع أطراف الصراع. ودعا المسئولان المجتمع الدولي، وخاصةً مجلس الأمن، إلى العمل لإنهاء هذا الوضع غير المقبول.

وأشار دياغ ويلش إلى توثيق الاعتداءات والانتهاكات لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمرتكبة من كل الأطراف والقوّات الموالية لها.

وتشير الأدلة إلى أن بعض تلك الانتهاكات قد يصل إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وأشار المستشاران إلى إعراب الأطراف عن الأسف لوقوع ضحايا من المدنيين والتزامها بمبدأ المساءلة.

ونيابةً عن المسئولين قال المتحدّث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك "قال المستشاران الخاصان أيضاً إنهما يتوقّعان التطبيق العاجل لالتزامات السلطات اليمنية والمملكة العربية السعودية بشأن إجراء تحقيقات ذات مصداقية ومستقلة في جميع الادّعاءات بوقوع انتهاكات، وتقديم التعويضات للضحايا. وشدّدا على ضرورة أن يتم النظر في وضع سبل لدعم هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية إنشاء آلية دولية مستقلة ومحايدة لدعم المساءلة في اليمن".

وأشار المستشار المعني بمنع الإبادة والمستشارة المعنية بمسئولية الحماية إلى التعاون بين الدول الأعضاء في معاهدة الاتجار بالأسلحة، والتحالف بقيادة السعودية، وطالبا الدول الأطراف بأن تكون مثالاً يحتذى به من خلال الوفاء بأحد الأهداف الرئيسية للمعاهدة وهو السيطرة على تدفّق السلاح للأطراف التي قد تستخدمه بشكل يتناقض مع القانون الإنساني الدولي.

وخلص المسئولان، في بيانهما الصحفي، إلى القول إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتحمّل تكلفة التقليل من مخاطر تمدّد الصراع الذي يثير الانقسام الديني والطائفي.

وشدّدا على ضرورة العمل المشترك لجعل حماية المدنيين في اليمن أولوية رئيسية لمنع حدوث كارثة في المنطقة.